

ذات ارب وى والديون تصفى فمطلت بعضا
 والمحن اذا تعاملت تدين موكلها والسنة
 فان قلت هلا قل اذا تبايعت الى اجل مسمى
 واما حاجة الى ذكر الدين كما قال دايد الروي
 ولم يقل يدين قلت ذلك لترجح الضمير اليه
 قوله فالسنة اذ لو لم تذكر لو حد فيقال
 فاكتبوا الدين فلم يكن النظم بذلك الحسب ولا به
 ان يثبت الدين الى موكل وحال فان قلت
 ما فائدة قوله مسمى قلت يعلم ان من حال
 ان يكون معلوما كما لو قمت بالسنة والاشهر
 والايام ولو قال الى الحصاد او التماس
 او رجوع الحيا لم يجز لعدم التسمية وانما
 امر بكتبه الدين لان ذلك او توفى وامر من
 اللسان وان بعد من المحذور والامر للدين
 وعنه ابن عباس ان لمراده السلم وقال ثاب
 جزم الله الربا اباح السلف وعنه اسهلان
 انه اباح السلف المضمون الى اجل معلوم وكما
 وانما في اطول اية فالعدل متعلق
 بكتاب سنة له امي كانت ما مؤن على ما يكتب

بكت بالسنة والا حضاظ لان يد على ما
 يحبان بكته ولا ينقص وقتها ان يكون الكتاب
 قسما عالميا بالسقوط حتى يملكه بعد لا
 بالسرع وهو امر للتدبير بنحو الحسب الحائز
 وان لا يستمكنوا الاقضية كما ولا
 مات كانت ولا يبيع احد من الكتاب
 وهو معنى يتكرر ان يكتب في عهدة الله
 كتابه لوثائق لا يبدل ولا يعز وقيل هو
 لقوله تعالى واحسن الامور ان الله التارى
 ينفع الناس كتابته كما منفعته بغيرها
 وعن السعي في وضع كتابه وواعلم الله حين
 ان يتعلق بان يكتبه ويقوله فليكتبه فان قلت
 اي فرق بين الوصية قلت ان علقته بان يكتبه
 فقد نهى عن الامتناع من الكتاب المقدم ثم
 قبله فليكتبه حتى يكتبه بلك الكتاب لا بعد
 عنها للتوكيد وان علقته بقوله فليكتبه فقد
 نهى عن الامتناع من الكتابه على تسبيل
 الاطلاق ثم امر بما تمهدة ولتمليل
 الذي عليه الحق ولا يكتسب الاموال من حيا